الأمم المتحدة A/C.1/50/PV.6

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
اللجنة الأولى

الجلسة ٦
الأربعاء، ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد لوفسانجين أردنيشولون . . . . . (منغوليا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

بنود جدول الأعمال ٥٧ الى ٨١ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد إندري (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، أود أولا وقبل كل شيء أن أقدم لكم، نيابة عن وفد كوت ديفوار، تهانينا بمناسبة انتخابكم. ونود أيضا أن نهنئ سائر أعضاء المكتب، وكذلك سلفكم الموقر.

لقد مكن انتهاء الحرب الباردة من ظهور مفهوم جديد للأمن قائم ليس فقط على جوانبه العسكرية - أي نزع السلاح العام والكامل - وإنما أيضا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لذلك السلام الذي نتوق اليه جميعا. ولقد كان من دواعي سرور بلدي الدور المعزز للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، الذي ينظر اليه اليوم من منظور أوسع من منظور الاتفاقات المتعلقة بتخفيض الأسلحة والمبرمة بين الدول ذات القدرات العسكرية الكبرى. ولقد حدثت تطورات ايجابية خلال السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق بتحديد الأسلحة النووية. ونحن نعتقد أنه يمكن إحراز تقدم ملموس إذا ما أعربت الدول عن عزم وإرادة سياسية حقيقيين وهذا أمر مشجع.

ومن بين النتائج الايجابية المحققة، أود أن أنوه بالتصديق على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (الجولة الأولى). ونأمل أن يسهل هذا التصديق في المستقبل القريب على معاهدة (الجولة الثانية) التي تقضي بأن تخفض الولايات المتحدة وروسيا ثلثي رؤوسهما النووية الاستراتيجية وأن تقضيا في فترة ١٠ سنوات على ناقلات القذائف المتعددة الرؤوس الفردية التوجيه العائدة.

وأود أيضا أن أنوه بالقرار التاريخي الذي اتخذته ١٧٤ دولة يوم ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى. وهذا يشكل إنجازا كبيرا في الاتجاه الصحيح. أي نحو عالم أكثر أمنا لا تكون فيه فكرة القضاء التام على الأسلحة النووية بعد ذلك حلما بعيد المنال. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي لكي يحقق هذا الهدف النهائي، أن يهيئ ظروف الثقة. ومن ثم فإن كوت ديفوار، وهي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86363
9586363

بلد محب للسلام تشجع الدول التي لم تنضم بعد الى معاهدة عدم الانتشار على أن تفعل ذلك.

إن نظام عدم الانتشار النووي لن يكون قابلا للتطبيق إلا بإنشاء آليات اقليمية لنزع السلاح النووي. ولذلك نرحب بسريان مفعول معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) التي تجعل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أول منطقة منزوعة السلاح النووي في العالم. وقارتنا، افريقيا، تسير في الاتجاه الصحيح. ومن ثم، يسر بلدي أن النص المنشئ لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا قد اكتمل وأن هذا النص سيوقع في المستقبل القريب.

وفيما يخص الأسلحة الكيميائية، يسر وفد بلدي أن يعلن أن كوت ديفوار صدقت مؤخرا على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وستودع وثائق تصديق بلدي على هذا النص الهام لنزع السلاح لدى الأمين العام للأمم المتحدة في المستقبل القريب جدا.

وفقا لوثائق الأمم المتحدة المختلفة بشأن نزع السلاح، هناك أكثر من ١٠٠ مليون لغم بري منتشرة على جميع القارات، وبخاصة افريقيا. ونحن نعلم المعاناة التي يمكن أن يسببها هذا النوع من الأجهزة للسكان المدنيين، وما هي الآثار المترتبة على الوضع الاقتصادي العام للبلدان الضحايا لهذا السلاح العشوائي. وكوت ديفوار ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لوقف زرع تلك الألغام، وبخاصة إنشاء صندوق مؤخرا للمساعدة في إزالة الألغام. ويسرنا فرض بعض البلدان وقفا اختياريا على انتاج وتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، لكن يجب أن نعترف بأن ذلك القرار لا يمكن أن يكون أكثر من تدبير انتقالي يعكس الرغبة في التوصل الى حل أكثر طموحا.

ووفد بلدي يرى أن الوقت قد حان للتفكير في اتفاق دولي يحظر انتاج واستخدام ونقل الألغام. وهذا سيكون دون شك، عملا صعبا بسبب المصالح التجارية التي ينطوي عليها الأمر ولأن تلك الألغام أسلحة من السهل انتاجها. ومع ذلك، فإن هذا التحدي يمكن مواجهته إذا ما أبدينا عزما وإرادة سياسية حقيقية. والاقتراح المتعلق بتنقيح البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية حظر أو تقييد أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر يستحق اهتمامنا. وهذا التنقيح ينبغي أن يقوم على قواعد واضحة ودقيقة تطبق على جميع أنواع الصراعات.

ومما يدعو للسرور أن نرى أننا نقترب شيئا فشيئا من استراتيجية جديدة لنزع السلاح، استراتيجية تأخذ في الحسبان النهج الاقليمي للمشكلة. ومن رأينا أن هذه النظرة عملية ومواتية لتحقيق الشفافية ووضع تدابير لبناء الثقة بغية وقف انتشار الأسلحة. وبالتالي، فإن الوضع السياسي والظروف الأمنية يمكن أن توضع في الحسبان بقدر أكبر في كل منطقة بذاتها.

إن افريقيا جنوب الصحراء بأسرها، ومنطقة غرب افريقيا دون الاقليمية بشكل خاص - تمر الآن بحالة من انعدام الأمن تتسم بوجود أسلحة صغيرة محظورة سواء في المراكز الحضرية أو المناطق الريفية. وهذا يزيد من عمليات النهب والسلب على نطاق واسع، وتشكيل العصابات المسلحة، ويخلق ميلا عاما الى الدفاع عن النفس لدى السكان الذين يتعرض أمنهم للخطر.

ويسرنا، في هذا الصدد، التعاون الذي تحقق مؤخرا بين الأمم المتحدة وجمهورية مالي بشأن وسائل إنهاء هذه الظاهرة. وكوت ديفوار، باعتبارها جارة لمالي، تشعر بالقلق أيضا إزاء هذه المشكلة. ويود بلدي أن يؤكد مجددا وبصفة رسمية التزامه بالتعاون الاقليمي فيما يتعلق بنزع السلاح، وفقا لقرار الجمعية العامة ١١٧/٤٤ باء الذي ينص على أن الجمعية

"تشجع جميع الدول على القيام قدر الإمكان بالنظر في وضع وتطوير حلول اقليمية في ميداني الحد من الأسلحة ونزع السلاح".

إن انتهاء المواجهة الايديولوجية بين الكتلتين أثار بحق التوقع أو الأمل في أن يعاد تخصيص الموارد التي كانت مكرسة للأغراض العسكرية لقطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولحماية البيئة. وللأسف إننا يجب أن نعترف بأن هذا الرأي لا يتشاطره الجميع. ومع ذلك لن يصيبنا اليأس بشأن تحقيق هذا الهدف. وكوت ديفوار لا تزال مقتنعة بأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح وبالتالي بالأمن الدولي لا يمكن أن تناقش بمعزل عن تلك الخاصة بالتنمية الاقتصادية

والاجتماعية. وأن مراعاتها على النحو الواجب تبدو ضرورية تماما.

السيدة أريستانبيكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي باسم وفد جمهورية كازاخستان أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لمنصب رئيس اللجنة الأولى الرفيع، وأن أتقدم بتهانينا لجميع أعضاء هيئة المكتب، وأن أعبر عن اقتناعنا بأن اللجنة تحت قيادتكم ستتمكن بأسرع ما يمكن من اتخاذ قرارات بشأن جدول أعمالها المعقد تقليديا. وأود أن أؤكد لكم أن بمقدوركم الاعتماد على التعاون التام من وفد كازاخستان.

في حزيران/يونيه من هذا العام، عندما تكلم رئيس جمهورية كازاخستان، السيد نور سلطان نزاربابيف، في مؤتمر نزع السلاح في جنيف للمرة الأولى، طرح مفهوما جديدا لعمليات نزع السلاح والأمن الدولي، وفقا للتحديات الجديدة، وأعلن بأن الأنظمة القائمة للأمن الدولي تحتاج الى منهج جديد والى تحسين جوهري في ضوء الحالة الجغرافية السياسية الجديدة والاتجاهات الجغرافية الاقتصادية الجديدة مع اقتراب نهاية القرن.

وقد شدد رئيس دولتنا بصفة خاصة على حقيقة أن التدابير العملية التي اتخذتها جمهورية كازاخستان في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح كانت تستهدف في المقام الأول كفالة امتثالها التام وغير المشروط لجميع الالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب المعاهدات والاتفاقات الدولية في هذا المجال.

وبعد تحقيق الاستقلال، اعتمدت كازاخستان قرارا تاريخيا برفض تركتها النووية، ووفت بذلك بشرط مسبق هام لبزوغها كجزء محايد وثابت من الحضارة المعاصرة. وإن تخلي كازاخستان عن جميع أنماط الأسلحة النووية كان خيارا طبيعيا لبلدنا، الذي عانى الأمرين من تجارب الأسلحة النووية. ومن المعروف الآن أن موقع سيميبالاتنسك ظل طوال ٤٥ عاما تقريبا يستخدم لإجراء التجارب النووية، ونتيجة لتلك التفجيرات البالغ عددها ٤٥٩ تفجيرا، بما في ذلك ١١٣ تفجيرا في الجو، تعرض أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ من سكان كازاخستان للنشاط الاشعاعي. وهذه التجارب لم تؤثر على حياة وصحة السكان فحسب، بل أيضا على التوازن البيئي في إقليمنا الشاسع.

والأمر الثاني الذي أثر على قرار كازاخستان بتخليص نفسها من الأسلحة النووية هو أن السياسة الخارجية للجمهورية قائمة على التزام سلمي بمدونة سلوك مقبولة عموما في الشؤون المتصلة بالأمن الدولي. وبوزن جميع هذه العوامل، اعتمدت زعامة كازاخستان سياسة حاسمة تهدف الى إزالة الأسلحة النووية.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، صادق مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية كازاخستان على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكازاخستان بانضمامها الى المعاهدة، طوت صفحة لجزء من تاريخها فيما يتصل بتجريب ووزع الأسلحة النووية على أراضيها.

وقد أكدت كازاخستان التزامها بالتعهدات الدولية بأن كانت السباقة في المصادقة على معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وعلى بروتوكول لشبونة. وكنا أول دولة في رابطة الدول المستقلة تسحب جميع الأسلحة التكتيكية من أراضيها، قبل خمسة أعوام تقريبا.

وفي نيسان/ابريل من هذا العام، اكتمل سحب أكثر من ٢٠٠ ١ وحدة من الرؤوس الحربية النووية للقذائف التسيارية عابرة القارات من أراضينا. وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥، تم تدمير آخر جهاز للتفجير النووي الجوفي في موقع التجريب النووي في سيميبالاتينسك. والآن أصبحت كازاخستان خالية كليا من الأسلحة النووية.

إن قرار مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها كان قرارا تاريخيا حقا، ونحن نشاطر الأمين العام الرأي الذي أعرب عنه في تقريره عن أعمال المنظمة بأن ذلك القرار وغيره من الالتزامات التي قطعتها الدول الأطراف على نفسها، والتي وردت في وثائق المؤتمر، عززت نظام عدم الانتشار النووي وأسهمت إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين.

وعلى أساس الحاجة الى التعزيز الشامل لنظام عدم الانتشار واقامة الظروف المسبقة المؤاتية للقضاء على الأسلحة النووية، تؤيد كازاخستان الاختتام المبكر للمفاوضات في جنيف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

لقد أغلقت كازاخستان موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية الى الأبد وأسهمت بذلك إسهاما تاريخيا في العملية المفضية الى حظر التجارب النووية. وتؤيد كازاخستان حظر جميع تجارب الأسلحة النووية، وحتى التجارب التي تجرى لأغراض سلمية. وجمهوريتنا بدورها على استعداد للمشاركة بأسلوب عملي في تعزيز رصد الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في المستقبل. وعندما تكلم رئيس دورلتنا في هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح، اقترح إدراج ثلاث محطات اهتزازية حديثة واقعة في كازاخستان في شبكة الرصد العالمية التي يمكن أن توفر رصدا فعالا.

ومن منصة مؤتمر نزع المسلاح، ناشد الرئيس نزاربابيف الدول الحائزة للأسلحة النووية بتمديد الوقف المؤقت لتجارب الأسلحة النووية الى أن يجري التوقيع على المعاهدة ذات الصلة، وأهاب بالذين يواصلون إجراء التجارب أن يحترموا الوقف.

وفي البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية كازاخستان في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٥، رحب باعتماد مجلس الأمن القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) بشأن تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية لضمانات أمنية الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد كازاخستان تأييدا تاما الاقتراح بأن الضمانات الأمنية يجب أن تتسم بالقوة القانونية الالزامية للصكوك الدولية. ومن الحلول الممكنة لهذه المسألة، كما اقترح وزير خارجية كازاخستان في البيان الذي أدلى به في مؤتمر ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، اعتماد بروتوكول بشأن الضمانات الأمنية يمكن أن يكون جزءا لا يتجزأ من المعاهدة نفسها.

وتؤيد كازاخستان الولاية المتفق عليها لمؤتمر نزع السلاح في جنيف لإجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى. ويجب علينا أن نبدأ في المفاوضات بشأن وقف انتاج هذه المواد ويجب علينا أن نكفل أن تحضر تلك المفاوضات جميع الدول الحائزة لهذه المواد، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن الضروري بالمثل تحسين عمليات التفتيش التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبعد أن صادقت كازاخستان على الاتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات فيما يتصل بمعاهدة عدم الانتشار، أصبحت طرفا في النظام الدولي لرصد عدم انتشار الأسلحة النووية ومكوناتها.

ونشاطر الأمين العام للأمم المتحدة القلق الذي أعرب عنه إزاء الاتجار غير المشروع بالمواد النووية الذي لا يزال جاريا، بالرغم من أن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار قررت تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى، ونؤيد الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل هذه المشكلة. وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ الاقتراح الذي تقدم به رئيس الاتحاد الروسي، السيد بوريس يلتسن، بشأن عقد اجتماع في ربيع عام ١٩٩٦ لمناقشة مشاكل الأمن النووي، قد يكون خطوة هامة صوب الجهود المشتركة لمنع وحظر الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.

وإزاء خلفية الخفض الجذري للأسلحة النووية، أصبحت المسائل المتصلة بمكان ودور الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة التقليدية في تعزيز السلم وصيانة الاستقرار تستحق أن ينظر اليها بعناية. والتوقيع على معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا مهدت لخلق مناخ جديد من الثقة في القارة. وكازاخستان تؤيد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ودأبت منذ عام ١٩٩٢، على تقديم المعلومات اللازمة لذلك السجل.

وكازاخستان هي من بين الدول الـ ١٥٩ الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية) وتستعد في الوقت نفسه للتصديق عليها. وتنفيذا لأحكام الاتفاقية سنجعل تشريعنا الوطني يتماشى معها، وسيتم تحديث تشريعاتنا على الصعيد الوطني أيضا.

وتولي كازاخستان أهمية كبيرة للمشاركة في الهيئات الدولية المعنية بالأمن. وهذا مجال يحظى بالأولوية في سياستنا الخارجية. ومن رأينا، أن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وبلدي عضو فيها ونطاق مسؤولياتها لا يقتصر على أوروبا بل يشمل آسيا الوسطى أيضا - كانت ناجحة جدا. وتواصل كازاخستان الاضطلاع بأنشطتها في تنفيذ مبادرة الرئيس نزار بابيف التي اتخذت في الدورة السابعة

والأربعين للجمعية العامة بعقد اجتماع معني بتدابير التعاون وبناء الثقة في آسيا.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ اللجنة بأن اجتماعا ثانيا للفريق العامل الخاص المنشأ للإعداد لهذا الاجتماع، انعقد في أيلول/سبتمبر في ألما آتا، بمشاركة ١٥ بلدا آسيويا. واعتمدت وثيقتان رسميتان بالإضافة الى قرار لتسريع الجهود من أجل الإعداد لاجتماع على مستوى المسؤول الأعلى في وزارات الخارجية في البلدان المعنية.

إن الدورة الخمسين للجمعية العامة تصادف ذكرى سنوية تاريخية ميمونة، وفي هذا السياق، تشغل المناقشة الحالية في اللجنة الأولى للمسائل الهامة المتعلقة بنزع السلاح والأمن مكانا له أولويته في جدول الأعمال الدولي، وتكتسي أهمية خاصة في الإعداد لنهوج عملية مشتركة ازاء حل المشاكل المشتعلة في العالم المعاصر. ووفد كازاخستان على استعداد للتعاون بروح بناءة مع زملائنا في اللجنة الأولى لتحقيق هذه الأهداف.

السيد يمجاف (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عند ملتقى طرق الألفيتين يجد العالم نفسه عند منعطف تاريخي بعد أن تخلص من أعباء ماضي الحرب الباردة، وحيث يواجه مستقبلا حافلا بالفرص وكذلك بالتحديات. وهذه الحالة تستدعي تجديد أفكارنا التقليدية عن السلام والتنمية وتكييفها مع وقائع عالم اليوم. وفي هذا الصدد، يتسم تقريرا الأمين العام "خطة للسلام" و "خطة للتنمية" وما تبعهما من ملاحق بالتحفيز وبُعد النظر وتساعد كثيرا في تأملنا الجماعي في رؤيتنا للمستقبل.

وبالرغم من أن العالم اتقى شر محرقة أخرى، فقد أزهقت ملايين الأرواح في ما يسمى بالصراعات المحلية. كما أن ملايين آخرين يموتون بسبب الفقر والجوع والحرمان المطلق والافتقار الى الخدمات الصحية الأساسية. ويتزايد الاعتراف بأن أمن الأغنياء يهدده انعدام أمن الفقراء.

لقد شهدت سنة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة عددا من التطورات الإيجابية في مجال نزع السلاح. وأهم حدث شهدته سنة ١٩٩٥ في ذلك المجال كان النتيجة الناجحة لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. ويحدونا الأمل بأن تؤدي مجموعة المقررات التي اعتمدها المؤتمر الى إرساء أساس صلب للتقدم صوب هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

والوثيقة المعنونة "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" التي اعتمدها مؤتمر الاستعراض تحدد موعدا لا يتجاوز ١٩٩٦ للانتهاء من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويسعدنا أن نلاحظ أن التقدم على ذلك الطريق قد تحقق خلال دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح. وقامت اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح بعمل محمود، وبخاصة في مجالات نظام الرصد الدولي وتنظيم عملية التنفيذ. وإن الحظر الشامل على أي مستوى من المستويات الذي أعلنته الولايات المتحدة وتبعتها فيه فرنسا والمملكة المتحدة والبيانات ذات الصلة من جانب الاتحاد الروسي ستساعد بصورة كبيرة في تسريع المفاوضات بشأن المعاهدة. ولكننا مع ذلك، ندرك حقيقة أن العديد من المسائل المضمونية، مثل دخول المعاهدة حيز النفاذ، والتفتيش الموقعي، ودور المركز الدولي للبيانات، ومسائل التمويل سوف تعالج بروح بناءة وطريقة حاسمة ليتسنى اختتام المفاوضات في الموعد المحدد المستهدف.

وفيما يتعلق بمسألة حظر انتاج المواد الانشطارية من أجل صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى، فمما يتسم بالأهمية موافقة مؤتمر نزع السلاح على إنشاء لجنة مخصصة وعلى ولايتها بالتفاوض على معاهدة. ولكن مما يؤسف له أن المؤتمر فشل في تمكين اللجنة المخصصة من مباشرة أعمالها خلال دورته لعام ١٩٩٥. ويرى وفدي أن التوصل الى اتفاقية لوقف الانتاج قد يمثل اسهاما هاما في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

ففي "المبادئ والأهداف" الآنفة الذكر، يجري أيضا حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس بشأن التجارب النووية، ريثما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ونحن نتشاطر تماما القلق البالغ الذي عبرت عنه وفود عديدة إزاء استمرار واستئناف التجارب النووية، وستترتب على هذه التجارب، في رأينا، آثار سلبية على المفاوضات الجارية بشأن

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل تفادي التجارب النووية بما يبقي على المناخ السياسي الحالي المؤاتي للمفاوضات.

والغرض الأساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيتعزز إذا حصلت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات كافية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها، وفي هذا الصدد، يشكل كل من قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والبيانات الصادرة من طرف واحد عن الدول الحائزة للأسلحة النووية، تطورات تلقى الترحيب، وتبشر بالخير لتعزيز نظام عدم الانتشار. ولكن من الواضح أن الحاجة تقوم لاتخاذ خطوات اضافية للتخفيف من شواغل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فالدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تستحق ما لا يقل عن وثيقة يتفاوض بشأنها دوليا وتكون ملزمة قانونا وتحتوي على ضمانات غير مشروطة وغير محدودة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها.

وتؤيد منغوليا دخول اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ في وقت مبكر وتنفيذها الفعال. وبالتالي، نعتبر أن التصديق المبكر على الاتفاقية من جانب الموقعين عليها، ولا سيما كبرى الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية، ينطوي على أهمية خاصة. ويقدر وفد بلدي العمل الذي تضطلع به اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وذلك بهدف التحفيز على التصديق المبكر على الاتفاقية. ولقد أودعت منغوليا صك التصديق على الاتفاقية في أوائل ١٩٩٥.

ويلاحظ وفدي مع الارتياح التقدم المحرز في المداولات المتعلقة بإنشاء آلية للتحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونأمل أن يتمكن فريق الخبراء الحكوميين المخصص من اختتام أعماله في موعد مبكر وأن يتقدم باقتراحات ملموسة لبروتوكول التحقق في مؤتمر الاستعراض في السنة القادمة.

والوفد المنغولي يثني على العمل الذي اضطلعت به هيئة نزع السلاح بشأن مسألة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي مع التأكيد بصفة خاصة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونأمل أن يؤدي التقدم المحرز الى تيسير اتمام العمل في العام القادم.

ويقدر وفد بلدي جهود الأمم المتحدة لتشديد القيود الدولية في مجال الألغام البرية، كما يقدر اجراءاتها الخاصة بإزالة الألغام. ويدرك الأعضاء أن الجمعية العامة اتخذت في دورتيها الماضيتين قرارات تنادي بفرض وقف اختياري على تصدير الألغام البرية. ومن المشجع أن نلاحظ أن عدة بلدان استجابت بالفعل لهذا النداء.

وبالنسبة لأنشطة إزالة الألغام نرى أن الاجتماع الدولي الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه الماضي كان مجهودا قيّما. ومن الأهمية بمكان أن هذا الاجتماع أدى الى تعزيز الوعي الدولي بمشكلة الألغام البرية بجميع أبعادها، والى زيادة التعاون الدولي في هذا الميدان.

كما نرحب بالقرار الذي اتخذته الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، في مؤتمرها الاستعراضي الذي اختتم مؤخرا. وأشير هنا الى اعتماد البروتوكول الاضافي لحظر أسلحة اللازر المسببة للعمى. ومع أننا نأسف لأن المؤتمر الاستعراضي لم يتمكن من التوصل الى اتفاق بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد، فمن المهم أن الدول الأطراف قررت مواصلة عملها في العام القادم بغية حسم القضايا المعلقة.

وبالاشارة الى تقرير الأمين العام عن مراكز الأمم المتحدة الاقليمية للسلم ونزع السلاح والتنمية، يود وفد بلدي أن يعرب عن أسفه العميق لأن هذه المراكز، في الوقت الذي يسلم فيه على نحو متزايد بأهمية النهج الاقليمية، يزمع اغلاقها بسبب عدم كفاية الموارد المالية. وعلى أية حال، فإننا نرى أن مركز كاتماندو بنيبال، الذي يؤدي دورا هاما في إرساء عادة الحوار في منطقة متنوعة ومعقدة للغاية من مناطق العالم، يجب أن يواصل أنشطته الجديرة بالثناء.

السيد رونبرغ (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدى الرئيس، اسمحوا لي أن أزجي اليكم التهانئ على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع، منصب رئيس اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا. ونتوجه بتهانينا أيضا الى سائر أعضاء المكتب.

إن التراث الذي خلفته التجارب النووية في جزر مارشال تسبب لنا في آلام شديدة. ونحن نعمل بشكل مطرد على الكشف عن الكم الكبير من المعلومات التي أصبحت متاحة لنا الآن عن طبيعة ونتائج التجارب النووية التي أجريت هناك، ونشعر بقلق وانزعاج شديدين مما يتكشف لنا. فقد اكتشفنا أن الأمين العام تواطأ مع سلطات الولايات المتحدة في اخفاء التماس من جزر مارشال تطلب فيه من الأمم المتحدة أن توقف التجارب النووية في عام ١٩٥٤.

ونريد أن نسترعي انتباه المجتمع الدولي الى واقع وأبعاد آثار هذه التجارب على صحتنا وبيئتنا وتنميتنا في المستقبل كأمة. ونريد أيضا توعية الممثلين بكفاحنا اليومي للتعامل مع حالة لا تزال طبيعة الحث الاشعاعي فيها تخيم علينا، ولا طاقة لنا بحلولها المعقدة، حالة لم يكن لها مفهوم سوى التصدي لتحديات وتوترات لم يكن لجزر مارشال أية علاقة بها.

وبالتالي، فإنني أطلب من الدول الأعضاء، عندما يسمعوننا نتكلم عن أخطار الإشعاع، أن تفكر في هذه الأخطار من حيث المعاناة الإنسانية، وأن تحاول تصور أطفال جزر مارشال الذين يولدون بلا وجوه ولا عظام، وبأطراف مفقودة أو زائدة - أو الأطفال قناديل البحر كما يطلق عليهم البعض - والضرر المتعذر علاجه الذي أصاب الصحة الإنجابية لأمهات أولئك الأطفال.

وكما ذكرنا في جلسة عامة للجمعية العامة، فإننا ممتنون لأن الدولة التي شملتنا بوصايتها في السابق اتخذت بعض الخطوات لمعالجة المشاكل التي نواجهها، ولأن التطورات الأخيرة تثير في نفوسنا بعض الأمل في إعادة التوطين الآمن في جزيرة رونغلاب المرجانية. كما نسجل الأمثلة التالية كدليل على الاعتراف الدولي بالمشاكل التي نواجهها.

فمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها أشار بصفة خاصة الى مسؤولية المجتمع الدولي عن مساعدة سكان الأقاليم المشمولة سابقا بوصاية الأمم المتحدة والتي تأثرت سلبا بفعل برامج تجريب الأسلحة النووية، وعن اصلاح بيئة تلك الأقاليم.

أما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد هذا العام في بيجين، فقد اعترف بأن التنمية تتعارض مع مفهوم التدني البيئي وممارسته، وأنه لا يمكن انكار أن استخدام الأسلحة النووية وإجراء التجارب عليها عامل من العوامل التي تدمر البيئة وتشرد الناس، وتتسبب في مخاطر صحية جسيمة.

ومنتدى جنوب المحيط الهادئ، المعقود الشهر الماضي في بابوا غينيا الجديدة، دعا جميع الحكومات والمنظمات الدولية التي تتمتع بخبرة في ميدان التنظيف من الملوثات المشعة والتخلص منها، الى تقديم ما هو ملائم من المساعدة لأغراض معالجة المشكلة، عندما تطلب اليها البلدان المتضررة ذلك. ولاحظ المنتدى أيضا وجود مسؤولية خاصة تجاه سكان الأقليم المشمول سابقا بوصاية الأمم المتحدة، والذي كانت تديره الولايات المتحدة، وتعرض لآثار ضارة نتيجة لتجارب الأسلحة النووية التي جرت خلال فترة الوصاية. وهذه المسؤولية تشمل إعادة التوطين الآمن للسكان المشردين وإعادة الانتاجية الاقتصادية للمناطق المتضررة، وتوفير الرعاية الصحية الكافية، والتعويض عن الخسائر في الأرواح والأرض والصحة.

وكما لو كانت العقود الأربعة من تجاربنا المؤلمة مع عملية التجارب النووية المخيفة غير كافية، فقد صدمت منطقة المحيط الهادئ الجميلة هذا العام بسلسلة أخرى من التجارب النووية المزمع مواصلتها حتى أيار/مايو من العام المقبل. وأشير هنا الى استئناف الفرنسيين للتجارب النووية في جزيرة موروروا المرجانية الواقعة في بولينيزيا الفرنسية. وربما يميل البعض، بسبب بعدنا عن المراكز المتروبولية، الى النظر الى المحيط الهادئ على أنه "الصحراء المثالية" للتجارب النووية - على نحو ما عبر عنه مؤخرا أحد المسؤولين الفرنسيين. وكثيرا ما يتجاهل البعض أن جميع الدول الجزرية المنتشرة في طول المحيط الهادئ وعرضه ترتبط فيما بينها بهذا المحيط العظيم، وأن الضرر النووي الواقع على واحدة منها يشكل آثارا وأخطارا جسيمة وطويلة الأجل على الدول الأخرى في المنطقة.

وبوصفنا شعبا يعيش كابوس التجارب النووية، لا يمكننا أن نقبل، ولن نقبل، الحجة الواهية بأن التجارب الحالية مأمونة الجانب بالنسبة لكل جيراننا وأصدقائنا في المحيط الهادئ. ولا يمكننا أيضا أن نقبل الاستمرار

في هذه الممارسة غير المسؤولة في المنطقة. وقد شجبنا استئنافها منذ البداية، وسنواصل القيام بذلك.

ففي كل مرة تجرى فيها هذه التفجيرات الجوفية تنشأ في الصخور البازلتية فقاعة هائلة في حجم مبنى الأمم المتحدة كله. وموروا جزيرة مرجانية كبيرة نسبيا، ولكنها تعرضت لأكثر من مائة من هذه التجارب، وقد ترتب عليها وجود هيكل جوفي ضخم منحزب كقرص العسل، ونحن نعرف جميعا أن هذه ليست بالبنية المستقرة. وقد تؤدي بمجرد رجة واحدة أخرى الى انهيار الجزيرة بأكملها واندفاع وابل من الاشعاعات المكبوتة الى جزر المحيط الهادئ وجيراننا على حافة المحيط الهادئ.

ونحن لا نريد أن يحدث ذلك. ولا يمكننا أن نمنع فعليا أي ضرر يلحق بديارنا أو بمصادر رزقنا. وعلى حد علمنا لم تجر حتى الآن أية دراسات علمية عن الآثار التراكمية للتفجيرات. ونحن نحث السلطات الفرنسية على الشروع فورا في إجراء تقييم دقيق للآثار البيئية المترتبة على التجارب قبل مواصلتها. وبيانات فرنسا في هذا المبنى لا تطمئننا على الاطلاق.

وهذا ما دعا فخامة الرئيس أماتا كابوا، رئيس جزر مارشال، الى كتابة رسالة شخصية الى الرئيس شيراك. وقد حاول، بطريقته الخاصة وبتعبيراته الخاصة، أن ينقل اليه الرعب المطلق الذي نعيش فيه. وحاول أن يشرح السبب في أننا لا نريد مزيدا من هذه التجارب. ولم يأت أي رد على الرسالة لعدة أيام. ثم حدثت التجربة الأولى في موروا.

وكما ذكرنا في الجمعية العامة، انضممنا الى نيوزيلندا في قضيتها ضد فرنسا أمام محكمة العدل الدولية. واتخذنا هذا الإجراء بأسف بالغ لأن فرنسا كانت دائما شريكا بناء في علاقتنا بالعالم المتقدم النمو. وكل ما في الأمر أننا لا نفهم كيف يمكن لهذه الأمة العظيمة، أمة الثقافة والعلوم والفنون الجميلة، أن تفرض علينا في المحيط الهادئ مثل هذه الأمور البغيضة. لقد احتججنا لدى السلطات الفرنسية، ولكن التجارب الأولى أجريت رغم كل شيء.

صحيح أن محكمة العدل الدولية رفضت الاستماع الى قضيتنا، ولكن قرارها كان يستند الى إجراءات فنية بحتة. وينبغي لفرنسا ألا تعتقد أن هذا كان انتصارا لها، فقد أشار العديد من القضاة الى وجود خلفية أخلاقية وقانونية قوية لوقف التجارب. ووفد بلدي يعارض بشدة وزير الخارجية الفرنسي في ما قاله في بيانه أمام الجمعية العامة قبل بضعة أسابيع، وفي ادعائه بأن التجارب مأمونة من الناحية البيئية.

انظروا الى الوضع الذي وصفته في جزر مارشال.

لقد تلقينا وثائق من عدد من كبار العلماء تدعو الى الحذر على الأقل. وفي جلسة الاستماع التي عقدها مؤخرا البرلمان الأوروبي، وجه العالم المشهور بيير فنسنت، المتخصص في علم البراكين تحذيرا الى فرنسا بأن موقع موروا غير مستقر. وقال إن إجراء تجارب جديدة قد يؤدي الى زعزعة وضع الجزيرة المرجانية والى حدوث انزلاقات أرضية. وفي رأيه أن خطر حدوث انزلاقات أرضية يظل قائما حتى إذا ألغت الحكومة الفرنسية تجاربها النووية المزمعة. هذه هي التقارير العلمية التي تسبب القلق لحكومتي.

وعلاوة على ذلك، فإن فرنسا دولة طرف في اتفاقية حماية الموارد الطبيعية والبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ وفي اتفاقية التنوع البيولوجي. ولا يتسق مبدأ تقييم الأثر البيئي والنهج الوقائي مع الأنشطة التي تضطلع بها حاليا. وأن عرض القيام بتقييم للأثر بعد انتهاء التجارب اقتراح سخيف لأن الفرصة عندئذ ستكون قد فاتت. فهذه التجارب تخرق المعاهدات وتنتهك بيئتنا، واعتقد أيضا أنها تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان. ولهذا لا بد من وقف هذه التجارب، ويجب وقفها الآن.

وبصوت إجماعي أصدر قادة بلدان منتدى جنوب المحيط الهادئ بيانا خلال اجتماعهم في بابوا غينيا الجديدة أعربوا فيه عن سخطهم الشديد لاستئناف التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادئ. وطالبوا فرنسا بالكف عن إجراء أية تجارب جديدة. ومما يزيد من هذا السخط بوجه خاص تعنت فرنسا وجمهورية الصين الشعبية في مواصلة تجاربهما النووية في وجه الآراء القوية لمنطقة المحيط الهادئ. وتؤيد حكومة بلادي القرار الذي أعلن عنه قبل أسبوعين رئيس المحفل، سير جوليوس تشان، بأن فرنسا لم تعد مدعوة الى حوار ما بعد المنتدى.

إننا نؤيد بالكامل تمديد معاهدة عدم الانتشار، وسنعمل أيضا بنشاط من أجل تحقيق طفرة كبرى لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تأييدي التام للمركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. فبإمكان هذا الجهاز أن يوفر قناة هامة للمناقشة وتحسين العلاقات بين دول المنطقة وأن ينهض بقدر أكبر من التفاهم والتعايش السلمي بين دولنا.

ويرى وفدي أن بإمكاننا أن نحقق الكثير في هذا المناخ الدولي الجديد للتعاون والتفاهم المشترك. لقد انتهت الحرب الباردة حسب علمنا. فما هي الأخطار المحتملة التي تجعل الدول النووية اليوم بحاجة الى زيادة تحسين هذه الأسلحة الرهيبة وتجريبها؟ يجب أن نكون صادقين وصريحين في مناقشتنا لهذا الموضوع. إن الغرض الحقيقي من هذه التجارب هو زيادة تحسين وتطوير أسلحة أكثر تقدما.

إن هذه الآراء ستكون الأساس للموقف التفاوضي لوفدي حول المسائل المعروضة على هذه اللجنة. ونحن سنسعى الى تأييد قرار بشأن استكمال معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وبالإضافة الى ذلك، سنؤيد العمل الإضافي في إطار نظام عدم الانتشار. كما أن عمل المراكز الإقليمية جدير بدعمنا المستمر، وسنسعى الى الانضمام الى البلدان الأخرى التي تشاطرنا تفكيرنا لإدانة السلسلة الحالية من التجارب النووية من جانب فرنسا والصين إدانة شديدة.

السيد فوستيرفال (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وباقي أعضاء المكتب على انتخابكم لهيئة هذه اللجنة الهامة.

كثيرا ما تغتنم فرصة الاحتفالات التذكارية لتقييم اخفاقات وانتصارات الماضي والحاضر، ولن أخوض هنا في الماضي، حيث تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية لتأسيسها، بل سأكتفي بالإعراب عن تفاؤلنا بالنسبة للمستقبل.

لقد ابتعدنا كثيرا، بالفعل، عن المواجهات المرتبطة بقضايا الأمن الدولي ونزع السلاح التي اتسمت بها السنوات الخمسون الأولى من تاريخ هذه المنظمة. واليوم أصبحنا نواجه صورة أكثر تعقيدا بسبب ترابط عدد من المسائل ببعضها، مما يجعل إجراء التحليل الواضح أصعب بكثير، لا سيما مع التوسع المستمر في مفهوم الأمن. وهكذا، فإن التطورات في الشرق الأوسط والبوسنة والاتحاد السوفياتي السابق، وكذلك الأخطار البيئية المرتبطة بتفكيك الأسلحة النووية والكيميائية وتدميرها، كلها تؤثر تأثيرا قويا على المسائل التي كانت تندرج بصورة تقليدية في مجال نزع السلاح.

ورغم أن عقبات كثيرة لا تزال قائمة وأن مشاكل جديدة ستظهر بالتأكيد، فإن هناك مؤشرات واضحة على التقدم بشأن الكثير من المسائل في مجال تحديد الأسلحة والأمن الدولي.

إن عملية تخفيض الأسلحة النووية في البلدان التي كان بعضها يواجه البعض الآخر سابقا في الصراع بين الشرق والغرب لا تزال جارية حسب المواعيد المقررة.

والجهود المبذولة لوقف انتشار أسلحة التدمير الشامل بدأت أخيرا تؤتي ثمارها. فالقرار بتمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى يعد انجازا ذا أهمية تاريخية.

ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي أدت الى أكبر تخفيض للأسلحة التقليدية في التاريخ، أسفرت أيضا عن إقامة نظام للمعلومات والتحقق لا مثيل في صراحته، مما يعطينا شعورا قويا وجديا بالأمن على المستوى الإقليمي وتأثير عالمي.

ونشعر بالتشجيع نتيجة للتقدم المحرز في المفاوضات من أجل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب، وخاصة بشأن نطاق وتمويل نظام المراقبة الدولي. ونرحب بالالتزامات التي قطعتها فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تجاه حظر يكفل أن تكون القوة التفجيرية الفعلية صفرا. وإن تأكيد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتمسك بمواقف مماثلة سيكون حقا اسهاما هاما في المفاوضات. وباستمرار حسن النية والعمل الجاد، سيتسنى خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ إبرام معاهدة عالمية لحظر التجارب قابلة للتحقق منها بفعالية وتكون جاهزة للتوقيع عند افتتاح الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

لقد قررت لجنة جائزة نوبل هذا العام منح جائزة نوبل للسلام للسيد جوزف روتبلات ومؤتمرات باغواش للعلم والشؤون العالمية. ويعبر هذا القرار عن الشعور الشعبي الواسع النطاق المناهض للأسلحة النووية. وأن الدول التي لم تتوقف بعد عن تنفيذ برامج تجاربها النووية ينبغي أن تحيط علما بشكل خاص بجائزة هذا العام. إننا نرى أن جائزة السلام إلهاما جديدا لجميع الجهود المبذولة لتعزيز نزع السلاح والإنفراج وجعل الأسلحة النووية عديمة الفائدة.

وما برح موقف الحكومة النرويجية منذ أمد طويل يتمثل في أن استمرار التجارب النووية واستئنافها من جانب أي بلد سيعقد المفاوضات وسيجعل تصديق معاهدة للحظر الشامل للتجارب وتنفيذها والامتثال لها على المستوى العالمي أكثر صعوبة. ولذلك فإننا نشجب بقوة التجارب النووية الفرنسية والصينية على السواء، وخاصة في ضوء الالتزام الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، المعقود في وقت سابق من هذا العام، بممارسة أقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق بالتجارب النووية المستقبلية. فهذه التجارب تمثل تراجعا لجهود عدم الانتشار الدولية، وقد تشكل خطرا على الصحة البشرية والبيئة في المناطق المتضررة. ولذلك فإن النرويج تحث مرة أخرى السلطات الصينية والفرنسية على التخلي عن برامجها للتجارب النووية الحالية وأن تمتنع عن القيام بأية تجارب نووية جديدة.

وينبغي أن يكون البند ذو الأولوية التالية في جدول أعمال نزع السلاح إبرام اتفاق لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. ويساور النرويج قلق خاص حول سلامة التصرف بالمواد الانشطارية التي استخدمت لأغراض صنع الأسلحة والسيطرة عليها. فنتيجة لعملية نزع السلاح النووي، يجري الآن إطلاق المواد الانشطارية المستنفدة الى بيئة غير مأمونة. ومن الأهمية بمكان تصميم طرائق لحساب المخزونات الحالية من المواد الانشطارية في إطار نظام وقف الانتاج الدولي المستقبلي أو بالموازاة معه. وفي هذا الصدد، ندعو مرة أخرى الى استحداث نظام يقضي بإصدار إعلانات عن مخزونات جميع المواد المستخدمة في صناعة الأسلحة، وبأن ترافقها تدابير الشفافية اللازمة الأخرى. وبالإضافة الى ذلك، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية الى الإسهام في تعزيز الثقة والاستقرار، عالميا وكذلك اقليميا، عن طريق اظهار شفافية أكبر فيما يتعلق بترساناتها من الأسلحة النووية.

ويعمل بلدي بنشاط في مجال حيوي هو التحقق من الامتثال لمعاهدة حظر التجارب النووية. ونلاحظ مع الارتياح أن نظام رصد الاهتزازات الأرضية العالمي وضع موضع التشغيل الكامل بنجاح لأغراض الكشف عن التجارب في ١ كانون الثاني/يناير من هذا العام.

ومن المهم الآن البدء باختبارات واقعية للتكنولوجيات الأخرى المتوخاة في نظام الرصد حتى يكون نظام التشغيل جاهزا في أقرب وقت ممكن. والهدف الأشمل هو تنمية وتبيان الأثر الكلي لتكنولوجيات التحقق المختلفة في نظام رصد معاهدة حظر التجارب الشامل المرتقبة.

وينبغي إيلاء الاهتمام الخاص للأسباب السياسية والاقتصادية بالنسبة لتمويل نظام التحقق الدولي. وينبغي أن يستند التمويل الدولي على التوزيع المنصف للنفقات بغية تفادي وضع أعباء اقتصادية غير معقولة على بلدان اشتراكها ضروري لتوفير التغطية العالمية. كما سيكون التمويل الدولي أفضل ضمان بأن يظل نظام الرصد رادعا فعالا ضد التجارب النووية السرية. ومثل هذا التمويل سيكفل إبقاء محطات الرصد في أعلى المستويات المطلوبة في جميع البلدان المشاركة دون الاعتماد على الموارد المتاحة في كل بلد على حدة.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية أهم صك لضمان الاستقرار الإقليمي وكذلك العالمي. فهي تحرم فئة من أسلحة الدمار الشامل يسهل نسبيا الحصول عليها ولكن آثارها يمكن أن تكون مدمرة على السكان المدنيين. والنرويج، باعتبارها الرئيس السابق للجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تحث جميع أطراف الاتفاقية التي لم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك دون إبطاء. ومما يكتسي أهمية خاصة التصديق المبكر على الاتفاقية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وهما البلدان اللذان أعلنا حيازتهما للأسلحة الكيميائية. والمجتمع الدولي ينتظر حاليا بدء سريان هذا الاتفاق التاريخي في مجال نزع السلاح.

على مدى السنوات الثلاث الماضية بذلت جهود كبيرة من أجل توضيح إمكانيات إضافة بروتوكول للتحقق إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وتدابير التحقق هذه ستشكل دون شك إضافة هامة للاتفاقية. وهذه الجهود ينبغي توخيها بغية التوصل إلى نتيجة في مؤتمر الاستعراض القادم، في عام ١٩٩٦.

إن زيادة الشفافية في المسائل العسكرية ورعاية الثقة بطريقة منهجية فيما بين الدول عنصران أساسيان لإيجاد مجتمع عالمي أكثر استقرارا وازدهارا وإدارته إدارة أفضل. إن تكديس الأسلحة التقليدية لا يمكن إلا أن يؤدي إلى الريبة المتبادلة والتدابير المضادة. وإن التناحر المنطوي على إمكانية الحصول على أسلحة الدمار الشامل قادر على زعزعة الاستقرار الاقليمي تدريجيا وفقد السيطرة عليه وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يؤدي مهمة هامة في زيادة الثقة الدولية، وذلك بقدر الدعم الكامل للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي أن تكون جهودنا المقبلة موجهة في مسارين، أولا توسيع عدد المشتركين، وثانيا توسيع نطاق البيانات المقدمة تمهيدا للوصول الى تقديم جميع البيانات ذات الصلة.

إن الألغام البرية من أكثر الأسلحة غدرا التي يشيع استخدامها في الحروب. وهي تواصل نشر الرعب لسنوات بل حتى لعقود بعد انتهاء الأعمال القتالية. لذلك لا تزال النرويج تعمل من أجل الحظر التام لصنع الألغام البرية المضادة للأفراد وتخزينها والاتجار بها واستخدامها.

وتأسف حكومتي لأننا لم نتوصل إلى اتفاق بشأن تنقيح بروتوكول الألغام البرية خلال مؤتمر استعراض اتفاقية عام ١٩٨١ المتعلقة بأنواع معينة من الأسلحة التقليدية. ونحن بدورنا على استعداد لاستئناف العمل في جنيف في كانون الثاني/يناير و نيسان/ابريل ١٩٩٦ بغية ادخال تحسينات هامة على هذا البروتوكول.

إن مسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح التي تأخرت كثيرا لم تحل حتى الآن على الرغم من الولاية الواضحة جدا التي حددتها الجمعية العامة لمؤتمر نزع السلاح في العام الماضي. وإن الجهود المحمودة التي يبذلها رئيس مؤتمر نزع السلاح من أجل إحراز التقدم تشكل خطوة على الطريق الصحيح. ويحدونا وطيد الأمل أن يقوم أعضاء مؤتمر نزع السلاح بأسرع ما يمكن باستعراض القرار النهائي بضم البلدان الـ ٢٣ الموضحة في قائمة "أوسوليفان". وهذا التوسع ينبغي ألا يستبعد انضمام أي بلد آخر لديه رغبة في الاضطلاع بمسؤوليات العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

السيد غونيتيليكي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع هنا في مرحلة هامة من تاريخ الأمم المتحدة. ففي هذا العام تكمل الأمم المتحدة نصف قرن في خدمة البشرية. وخلال هذه الفترة استطاعت المنظمة أن تصمد في وجه صروف الزمان وأن ترقى إلى مستوى تطلعات الآباء المؤسسين للميثاق. وشهدت تلك الفترة أيضا نمو المنظمة من ٥١ الى ١٨٥ دولة، وبذلك أصبحت تضم كل البشرية. وهذه الحقائق تعبر ببلاغة عن قوة المنظمة وقابليتها للاستمرار وقدرتها على النمو وقبل كل شيء عالميتها. وإذ نقف على عتبة الألفية الثالثة، ينبغي أن نعقد العزم على جعل الأمم المتحدة أكثر نجاعة ومناعة. ولئن كان من الممكن للمنظمة أن تبني على منجزاتها، فمن الضروري لها أن تتصور التحديات التي ستواجه السلم والأمن في القرن القادم تصورا واقعيا وأن تواجهها مواجهة فعالة.

وأحد المنجزات الإيجابية التي حققها المجتمع الدولي في هذه السنة التذكارية كان الاختتام الناجح لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. والذين اشتركوا في المفاوضات الطويلة والشاقة، والذين راقبوها، لا شك أنهم جميعا يوافقون على أن التمديد اللانهائي للمعاهدة لم يكن بالمهمة اليسيرة. وتعتزم سري لانكا عرض مشروع قرار بشأن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، ويحدوها الأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

وعلى الرغم من أن مسألة التمديد انتهينا منها، فإننا لم ننته من المسائل الأخرى. وفي هذا الخصوص، تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة عن القيام بما يخصها من الصفقة. وتمشيا مع الالتزام الذي دخلت فيه هذه الدول فإنها ينبغي لها أن تفي بالتزاماتها التعاهدية لنزع السلاح النووي بإخلاص وأن تلتزم برسم مسار القضاء الكامل على الأسلحة النووية في غضون أقصر مدة ممكنة. وإن الحجة التي تدفع بها بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية من أن الأسلحة النووية قد اخترعت وليس بالوسع إلغاء اختراعها ما هي إلا محض هراء. إن القضاء على الأسلحة النووية لن يكون مستحيلا إذا ما توفرت لتلك

البلدان الإرادة السياسية والشجاعة. وقبل كل شيء، لقد حظرنا الأسلحة الكيميائية ويمكن القيام بنفس الشيء بالنسبة للأسلحة النووية.

ويسر وفدي التقدم الذي أحرزه مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. بيد أننا نشاطر رأي رئيس اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية، الذي أعرب عن شعوره بالاحباط إزاء الافتقار إلى توافق الآراء بشأن المسائل الأساسية وخاصة بالنسبة للنطاق. ومن الواضح أن اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ينبغي أن تسرع خطاها حتى تفي بهدف التوقيع على المعاهدة في عام ١٩٩٦.

وفي هذا الخصوص، تؤيد سري لانكا تأييدا تاما نداء الرئيس كلنتون رئيس الولايات المتحدة من أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يستكمل المفاوضات في موعد أقصاه الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٦، حتى تكون المعاهدة جاهزة للتوقيع في موعد أقصاه خريف عام ١٩٩٦. وفي حال عدم الانتهاء من المفاوضات في نهاية الجزء الأول من دورة مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٦، ينبغي للمؤتمر أن يعمل بين الجزأين الأول والثاني من دورته لعام ١٩٩٦ لاستكمال مهمته.

ولا تزال سري لانكا تؤيد بقوة وجهة النظر التي أعربت عنها وفود عديدة في مؤتمر نزع السلاح ومفادها أنه عملا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب لا يوجد مجال لإجراء تفجيرات نووية سلمية. لذلك، شعر وفدي بالتقدير إزاء الدور القيادي الذي اضطلعت به الولايات المتحدة وتبعتها فرنسا والمملكة المتحدة بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب تكفل أن تكون قوتها التفجيرية الفعلية صفرا. وتحث الصين والاتحاد الروسي على أن يحذوا حذوها.

وتقدر سري لانكا الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية الذي أعلنته ثلاث دول من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. أما تجارب الأسلحة النووية، وهي التجارب التي أجرتها مؤخرا الدولتان المتبقيتان الحائزتان للأسلحة النووية، فقد لقيت إدانة واسعة النطاق من قبل المجتمع الدولي. وهذه التجارب التي أجريت بعد تمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى لا تساعد قطعا على تعزيز مناخ الثقة المرغوب فيه من أجل المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب. والدول الحائزة للأسلحة النووية التي تقوم بإجراء التجارب لكفالة سلامة وجدارة الأسلحة النووية الموجودة، أو لتقديم جيل جديد من الأسلحة النووية كان الأحرى بها أن تركز على إيجاد سبل بديلة لكفالة سلامة وأمن بلدانها في بيئة خالية من الأسلحة النووية. وقد ظهر موقف سري لانكا من استمرار تجارب الأسلحة النووية بوضوح في البيانات التي أدلى بها وفدي في مؤتمر نزع السلاح يومي ٢٩ حزيران/يونيه و ٢١ أيلول/سبتمبر.

وفي حين أن مؤتمر نزع السلاح أحرز تقدما في المفاوضات التي أجراها بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب، فمن المؤسف أنه لم يحرز في عام ١٩٩٥ تقدما في مسائل أخرى مدرجة في جدول أعماله. وعقب مفاوضات مطولة، اتفق المؤتمر في آذار/مارس على ولاية تقضي بإنشاء لجنة مخصصة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض الأسلحة. ومع ذلك، لم تستطع اللجنة المخصصة أن تبدأ عملها بسبب مسائل لا تمت الى عمل اللجنة بصلة. وعلى نحو مشابه، حالت خلافات داخل المؤتمر دون قيامه بإعادة إنشاء لجان مخصصة لضمانات الأمن السلبية والفضاء الخارجي. وتأسف سري لانكا لوقوع مؤتمر نزع السلاح في هذا المأزق الذي حال دون أن تضطلع هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح بمسؤولياتها على نحو فعال.

ومن المسائل التي سببت انقسامات حادة داخل مؤتمر نزع السلاح الاقتراح القاضي بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة للشفافية في مجال التسلح. والجمعية العامة كانت قد دعت المؤتمر في قرارها ٧٥/٤٩ جيم الصادر في العام الماضي الى النظر في مواصلة عمله في ميدان الشفافية في مجال التسلح. وجرى هذا مراعاة لحقيقة أن الأولوية المعطاة للجنة المخصصة في قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام انقضت في آخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وتمثل الرأي الذي أعربت عنه وفود عديدة لمؤتمر نزع السلاح في أنه لو أريد تشجيع الشفافية، لتوجب عدم فعل ذلك على نحو انتقائي. ونحن نرى أن الشفافية ينبغي ألا تشمل مجموعة منتقاة من الأسلحة التقليدية، بل جميع فئات الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل.

ولكن إذا توفر توافق في الآراء داخل مؤتمر نزع السلاح بشأن النظر في الأسلحة التقليدية في جميع جوانبها، فإن وفدي مصمم على تأييد هذا الموقف،

شريطة أن تتقرر ولاية مناسبة للجنة مخصصة بعد دراسة دقيقة.

والأهم من ذلك، يرى وفدي أنه يوجد مبرر لإنشاء لجنة مخصصة أو آلية تفاوض في مؤتمر نزع السلاح تُعنى بنزع السلاح النووي خاصة عقب المؤتمر الناجح، ألا وهو مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وهذا موضوع يتصف بأهمية حيوية بالنسبة لجميع أعضاء المجتمع الدولي. وليس من الحصافة إذن السماح بأن يتم التفاوض بشأن هذه المسألة التي تؤثر في مصالح البشرية بأسرها على صعيد ثنائي بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية أو فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ولدى مؤتمر نزع السلاح سجل ثابت في تناول هذه المواضيع الحاسمة من قبيل الأسلحة الكيميائية وحظر التجارب النووية. لذلك يتعارض رأي وفد بلدي مع رأي بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنه ينبغي التفاوض بشأن مسألة نزع السلاح النووي خارج مؤتمر نزع السلاح.

ويشاطر وفد بلدي تلك البلدان شعورها بالاحباط، لأنها ما فتئت، لسنوات عديدة، تسعى الى الانضمام الى مؤتمر نزع السلاح. ولقد انقضى أكثر من عامين على تقديم السفير بول أوسوليفان، ممثل استراليا، اقتراحه الى مؤتمر نزع السلاح، وهو الاقتراح الذي يكفل تنفيذه قبول ٢٣ عضوا جديدا في المؤتمر. وعلى الرغم من مطلب الجمعية العامة في قرارها ٧٧/٤٩ باء بأن يبذل مؤتمر نزع السلاح قصارى جهده من أجل التوصل الى حل يؤدي، بحلول بداية عام ١٩٩٥، الى توسيع عضويته بدرجة كبيرة، فإن التقدم الذي أحرزه المؤتمر في هذا الصدد كان ضئيلا.

إن سري لانكا لم تكن بين مشجعي عملية المرحلتين، التي اعتمدها مؤتمر نزع السلاح يوم ٢١ أيلول/سبتمبر، إذ كان وفدي من الأغلبية الساحقة التي أيدت اقتراح أوسوليفان. وموقفنا مؤيد لقبول البلدان الـ ٢٣ في المؤتمر في وقت واحد، ولأن تتساوى في الحقوق والواجبات، ولأن يسري قبولها فورا. وينبغي عدم السماح للاعتبارات التي لا تمت الى ذلك بصلة، سواء كانت سياسية أو أمنية، بزيادة تأخير حل هذه المسألة. لذلك تحث المؤتمر على إنجاز عملية المرحلتين التي بدأت يوم ٢١ أيلول/سبتمبر بقبول جميع المرشحين الـ ٢٣ في المؤتمر، وذلك أقله في بداية الجزء الأول من دورته لعام ١٩٩٦ إن لم يكن في وقت أبكر.

وفي حين تحاول الجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح الامساك بتلابيب مسألة الشفافية في مجال التسلح، تحدث تطورات خفية بدرجة مثيرة للجزع، تتعلق بشراء الأسلحة ونقلها من قبل ارهابيين ومتمردين ومرتزقة ومتاجرين بالمخدرات. فثمة كميات هائلة من الأسلحة الصغيرة، فضلا عن أسلحة حديثة متطورة باتت متوفرة بعد الحرب الباردة، يتم ارسالها الى مناطق معرضة للأخطار، مما يؤثر في سلامة وأمن البلدان الموجودة في تلك المناطق. والدول الصغيرة مثل بلدي هي التي تعاني في أحوال كثيرة من نتائج هذا الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

ولقد اتخذت الجمعية العامة في العام الماضي القرار ٧٥/٤٩ ميم بشأن تدابير لتقييد النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية واستعمالها. واعترف هذا القرار بتوفر كميات ضخمة من الأسلحة التقليدية، ولا سيما نقلها بصورة غير مشروعة، واقتران ذلك في كثير من الأحيان بأنشطة تؤدي الى زعزعة الاستقرار. ومما يثير السخرية أن الدول التي تقع ضحية لهذه الأنشطة غير المشروعة يتعين عليها في غالب الأحيان أن تدافع عن أنفسها وهي مكبلة الأيدي، ذلك أن المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المصدرة للأسلحة يطالب هذه الحكومات بأن تتقيد باحترام القوانين الإنسانية الدولية عندما تقوم بمكافحة القوى المزعزعة للاستقرار. وبالتالي، فإن تلك الحكومات المتهمة بالتقصير في الارتقاء الى المستويات الإنسانية الدولية معرضة لأن يُفرض عليها حظر الأسلحة من طرف واحد، أي من البلدان المصدرة للأسلحة، في حين أن مرتكبي أعمال العنف الذين يشترون أسلحتها، وربما من المصادر نفسها، ليسوا عرضة للمساءلة عن أنشطتهم غير الشرعية والمزعزعة للاستقرار. بدلا من ذلك، يُكال لهم المديح باعتبارهم أبطالا، ويفلتون من العقاب على أفعالهم، وتعتبر أعمالهم أعمال كفاح من أجل التحرير الوطني أو تقرير المصير.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي إذن مسؤولية خاصة عن مراقبة وتقييد عمليات النقل غير المشروع هذا للأسلحة باعتبار ذلك مسألة تتصف بأعلى أولوية، إذ بدا أن الارهاب هو العدو الرئيسي البارز الذي كثيرا ما يتخطى الحدود الوطنية ويهدد بتمزيق نسيج

المجتمعات المدنية. وهكذا، يتحتم على هذه اللجنة أن تدرس هذه المسألة بعمق وأن تتخذ تدابير علاجية قبل أن يقع المزيد من الدول الضعيفة ضحية للاتجار غير المشروع بالأسلحة.

إن سري لانكا تسعى منذ قرابة عقدين، وبالتعاون مع الدول الساحلية وغير الساحلية في منطقة المحيط الهندي، لاستحداث منطقة سلام في المحيط الهندي. وقد منعنا المناخ السياسي والأمني الدولي الذي كان قائما خلال هذه الفترة من تحقيق ذلك الهدف. غير أن التطورات الإيجابية التي حدثت في العلاقات السياسية الدولية تتيح لنا فرصا جديدة من أجل تعزيز السلام والأمن في المنطقة.

إن التنافس بين الدول الكبرى هو أمر من أمور الماضي. ومن الوقائع المقبولة قبولا واسعا أن المنافسة بين الدول الكبرى قد حل محلها مناخ من الاطمئنان والثقة والتعاون أدى الى اهتمام جديد بالشؤون المتعلقة بالمحيط الهندي. مثال ذلك أنه بالإضافة الى عمل اللجنة المخصصة في نيويورك وبالإضافة الى اللجنة الدولية للتعاون في الشؤون البحرية في المحيط الهندي في كولومبو، كانت هناك مبادرات جديدة أدت الى اجتماعات عقدت في "جراند باي" (أي الخليج الكبير) في موريشيوس وبرث في استراليا، بقصد استكشاف إمكانيات التعاون، لا سيما في المجال الاقتصادي، بين بلدان حافة المحيط الهندي.

وسرى لانكا، بينما تساند هذه المبادرات الجديدة، ترى أن اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي تظل الأداة الأساسية لاتخاذ تدابير عملية لكفالة استتباب ظروف السلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي. وقد لاحظ وفد بلدي الاهتمام المتجدد بشؤون المحيط الهندي، الذي أعرب عنه الأعضاء الدائمون الثلاثة بمجلس الأمن، الذين أجرى مشاورات معهم رئيس اللجنة المخصصة خلال هذا العام، ولا سيما بشأن الأساليب البديلة الجديدة التي أخذت بها اللجنة المخصصة. ويؤيد وفد بلدي بشدة الرأي الذي أبدي في تقرير اللجنة المخصصة والقائل بأن الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن وكبار القائمين بالملاحة البحرية في المحيط الهندي ينبغي لهم أن يلعبوا دورا نشطا في عمل اللجنة المخصصة، في الوقت الذي تنظر فيه تلك اللجنة في دورها في المستقبل، وتقوم بصياغة أساليب بديلة.

واسمحوا لي ختاما أن أشير إشارة وجيزة إلى المراكز الإقليمية للأمم المتحدة للسلام والتنمية في أفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. إن سري لانكا تأسف أذ تلاحظ تناقص التأييد المالي لتلك المراكز، وهو أمر قد يؤدي إلى إغلاقها.

إن سري لانكا، بينما تسلم بالمشقة التي تواجهها الأمم المتحدة نتيجة تضاؤل الموارد المالية للإبقاء على المراكز المذكورة في وقت تعاني فيه المنظمة نفسها حالة مالية صعبة، إلا أنها ترى أن إغلاق هذه المراكز قد يؤدي إلى فقدان البعد الإقليمي لنزع السلاح، مع كل ما يستتبعه ذلك من جرائر.

وإذ تعترف سرى لانكا بأهمية الأسلوب الإقليمي في تدابير بناء الثقة ونزع السلاح، تود أن تناشد البلدان الأكثر ثراء في منطقة آسيا/المحيط الهادئ، بألا تسمح بإغلاق مركز كاتماندو، بسبب الافتقار إلى الموارد المالية. ونحن مدركون تماما لمدى الخدمات التي يؤديها مركز كتماندو. ولذا ينبغي للبلدان في المنطقة أن تسهم إسهاما سخيا في تحقيق القدرة اللازمة لذلك المركز.

السيدة مرا (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، إن انتخابكم بالاجماع لرئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الخمسين هو حقا إشادة جاءت في محلها بمهاراتكم الدبلوماسية الفذة ومقدرتكم المهنية العالية، وكذلك إشادة بصيت منغوليا كبلد له تقليد تاريخي عريق. فبالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي أود أن أعرب لكم عن أحر تهانينا على توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة. ونوجه تهانينا أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

إن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها، المعقود بنيويورك من ١٧ نيسان/ابريل إلى ١٢ ايار/مايو ١٩٩٥، كان من أهم المؤتمرات الدولية التي عالجت موضوع نزع السلاح على مدى عدة عقود. وقد أصدر المؤتمر مقررا خطيرا بتمديد المعاهدة المذكورة إلى أجل غير مسمى وكان هذا المقرر أحد المقررات الثلاثة التي صدرت عن المؤتمر، ألا وهي المقرر بتمديد المعاهدة والمقرر بشأن مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، والمقرر بشأن تعزيز عملية استعراض المعاهدة.

وتبعا لذلك يرى وفدي أن مقرر تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى يجب أن يعتبر جزءا من الصفقة الشاملة التي تم التوصل إليها في ذلك المؤتمر، وأنه وضع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما إضافيا بأن تنجز فعلا تدابير نزع السلاح النووي، مما يؤدي إلى الإزالة التامة لتلك الأسلحة.

ومن المؤسف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تستبقي فيما يبدو ما كان لها من عقلية الحرب الباردة فيما يتعلق بالأسلحة النووية. إن الحرب الباردة قد انتهت. وليس هناك مبرر ما للحفاظ على نظريات الردع النووي، التي كان ينادى بها إبان الاستعمال الأول للأسلحة النووية. إن حقائق اليوم وكذلك الحيطة يقتضيان التخلي عن نظريات الردع النووي هذه، وبالاستعاضة عنها بمفاهيم جديدة. ومن هذه المفاهيم الجديدة مفهوم يتعلق باتخاذ موقف يكون موقفا نوويا دفاعيا محضا، والأخذ بسياسة عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية، وذلك ريثما تتم الإزالة التامة للأسلحة النووية. وهناك مفهوم آخر من هذه المفاهيم يتعلق بالأسلوب المزدوج الذي ينطوي على التنفيذ الفعال لنزع السلاح النووي المؤدي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، من ناحية، وعلى عدم انتشار تلك الأسلحة، من ناحية أخرى. ذلك أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية إنما هما أمران أشبه بوجهي العملة الواحدة، ولا يمكن الفصل بينهما.

إن هناك خطوتين أساسيتان. الخطوة الأولى هي اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، سعيا إلى هدف الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة في خاتمة المطاف. والخطوة الثانية هي عملية العدول عن التركيز على دور الأسلحة النووية.

إن وفدي يعتقد أن الطريقة الوحيدة المرضية والفعالة فعلا لإزالة التهديد النووي إنما هي الإزالة التامة للأسلحة النووية. إن رؤيتنا هي رؤية عالم خال من الأسلحة النووية، لا أكثر ولا أقل.

ونحن نرحب بالجهود الثنائية التي يبذلها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الامريكية لبدء عملية نزع السلاح النووي وإبرام اتفاقي "ستارت الأول" و "ستارت الثاني". ونحن نتطلع إلى التنفيذ الكامل لهاتين المعاهدتين الهامتين. ونلاحظ ونقدر التدابير التي اتخذتها من جانب واحد بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجال تحديد تلك الأسلحة.

بيد أنه من الجوهري أن تساهم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في عملية نزع السلاح النووي. ويقتضي الأمر كذلك مزيدا من التخفيضات الكبيرة في الترسانات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية.

لهذه الأسباب فمن الضرورة القصوى إعطاء نزع السلاح النووي أولوية عالية في مفاوضات نزع السلاح الثنائية والمتعددة الأطراف معا، وأن يقوم مؤتمر نزع السلاح - الذي هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض الذي يعالج موضوع نزع السلاح - في مطلع دورته عام ١٩٩٦ بإنشاء آلية مناسبة للتفاوض في سبيل نزع السلاح النووي.

وفي أعقاب مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها، ١٩٩٥، سوف تكون القضايا الآتية هي محك الاختبار للإرادة السياسية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية: نزع السلاح النووي، وهو الأمر الذي أشرت إليه توا، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وحظر المواد الانشطارية سواء للأسلحة النووية أو لغيرها من أجهزة التفجير النووي، وضمانات الأمن - من سلبية وإيجابية - للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي في الوقت الحاضر الموضوع الذي له أعلى درجة من الأولوية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، وإنه لضروري ضرورة قصوى إنهاء مفاوضات المعاهدة المذكورة في الوقت المناسب من ١٩٩٦. وكانت الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ١٩٩٥، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، قد حددت كذلك أن يكون موعد لا يتأخر عن ١٩٩٦ هو الموعد المستهدف لإتمام مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي سبيل الالتزام بهذا الموعد، فلا بد من أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية، في مطلع دورته لعام ١٩٩٦ بلا تأخير، وأن تنتهي مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بنهاية الجزء الثاني من تلك الدورة على أقصى تقدير. ونحن نأمل أن يستطيع مؤتمر نزع السلاح تكثيف المفاوضات في سبيل اتمامها بنجاح في الوقت اللازم.

وفي هذا السياق، نرحب بإعلان بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية مؤخرا عن قبولها لخيار أن

تكون القوة التفجيرية الفعلية للتجارب صفرا. ونأمل أن يمهد هذا التطور الطريق إلى التوصل بسرعة إلى توافق في الآراء بشأن نطاق المعاهدة المستقبلية.

ومن المسائل الأخرى التي يتعين النظر فيها بإلحاح حظر المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أية أجهزة تفجير نووي أخرى. وفي وقت مبكر من هذا العام، أنشأ مؤتمر نزع السلاح اللجنة المخصصة المعنية بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أية أجهزة تفجير نووية على أساس تقرير المنسق الخاص، السفير الكندي شانون، ومع ذلك عجز المؤتمر أثناء دورته لعام ١٩٩٥ عن تمكين اللجنة المخصصة من بدء أعمالها. ويتعين على الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تتغلب على المسائل الإجرائية والمضمونية ليتسنى للجنة المخصصة أن تبدأ أعمالها مع بداية دورة المؤتمر لعام ١٩٩٦.

ومن المسائل الأخرى التي تستحق إيلاءها أولوية عليا في أعقاب مؤتمر عام ١٩٩٥ لمعاهدة عدم الانتشار، الضمانات المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإننا نحيط علما مع التقدير بقرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) والإعلانات الانفرادية التي سبقته، بشأن تقديم ضمانات أمنية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولكن تلك الضمانات لا ترقى إلى المستوى المطلوب من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

لقد شدد مؤتمر عام ١٩٩٥ لمعاهدة عدم الانتشار، في مقرره بشأن مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، على ضرورة اتخاذ خطوات إضافية لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وهذه الخطوات يمكن أن تتمثل في صك دولي ملزم قانونا. وهذا يشكل خطوة إيجابية. وستكون الخطوة المهمة التالية إبرام صك دولي ملزم قانونا في وقت مبكر، يشمل الضمانات الأمنية السلبية والإيجابية. وبالتالي، فإننا نود أن نرى إعادة تشكيل اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية في مؤتمر نزع السلاح في بداية دورته لعام ١٩٩٦ وأن نشهد حدوث مزيد من التقدم في العمل المضموني للجنة.

إن القرار الأخير لمؤتمر نزع السلاح بالموافقة على توسيع عضويته، حسبما أوصى به المنسق الخاص لشؤون العضوية، السفير الاسترالي بول أوسليفان، خطوة مرحلية مفيدة. وكان السفير المغربي ناصر بن جلون تويمي قد اضطلع بدور حاسم في تمهيد الطريق أمام هذا القرار، من خلال المشاورات الطويلة والصعبة التي أجراها. ونحن نثني عليه لجهوده الدؤوبة ولإسهامه في اتخاذ هذه الخطوة الإيجابية. ويحدونا أمل قوي في أن تتمتع الدول الـ ٢٣ الجديدة بعضويتها في المؤتمر في وقت قريب.

اسمحوا لي الآن أن أتكلم بإيجاز عن أنشطة مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح في منطقتنا. يود وفدي أن يعرب عن تقديره العميق للدور المفيد الذي يؤديه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. فللمركز سجل أداء ممتاز. إذ قدم إسهامات كبيرة لتعزيز الوعي الجماهيري ونشر المعلومات وتبادل الآراء بشأن قضايا نزع السلاح في الإطار الإقليمي.

وفي وقت يتزايد فيه الإدراك بالحاجة إلى نهوج إقليمية، سيكون من غير المناسب إغلاق المركز الإقليمي هذا. إننا نؤيد تدابير تخفيض النفقات وتخفيض الميزانية عندما تكون هذه التدابير ضرورية ولها ما يبررها، ولكن ينبغي أن تؤخذ خصائص كل حالة بمفردها في الحسبان. والحجة بالإبقاء على المركز دامغة في ضوء أن عملياته تمول بالكامل من التبرعات ولأن لديه ما يكفيه من أمواله الخاصة. ولذلك، نوصي بالحفاظ على المركز والسماح له بأن يواصل تأدية دوره المفيد بتنظيم اجتماعات سنوية منتظمة، وحلقات دراسية تختص كل منها بموضوع واحد، وغير ذلك من الأنشطة الترويجية، في حدود الموارد المالية من التبرعات.

في حقبة ما بعد الحرب الباردة وما بعد مؤتمر عام ١٩٩٥ لمعاهدة عدم الانتشار، أصبحت الظروف اللازمة للتوصل إلى اتفاقات محددة بشأن قضايا الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح مواتية حقا. ويتعين علينا أن نستفيد من هذه الظروف المواتية وأن نحقق تقدما كبيرا بشأن هذه القضايا الحاسمة.

السيد أويايا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى.

وأود أن أؤكد لكم ولأعضاء مكتب اللجنة على تعاون ودعم كينيا الكاملين في توجيهكم مداولات هذه اللجنة.

إننا إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لهذه المنظمة، التي يعرب ميثاقها عن نية "[إنقاذ] الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، نرى أن الوقت مناسب لنفكر جماعيا في التطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي ولنقيمها. إن عام ١٩٩٥ عام الذكريات، حيث يصادف أيضا الذكرى السنوية الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، والذكرى السنوية الخمسين لهيروشيما وناغازاكي، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي وقت سابق من هذا العام، أقر تجمع لأعضاء أسرة الدول هنا في نيويورك تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وكان قرار الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار برهانا على تصميمها على العمل لجعل العالم خاليا من الأسلحة النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم الالتزامات والضمانات الأمنية التي قدمتها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بترجمة تلك الالتزامات إلى صكوك دولية ملزمة قانونا. ولذلك، نوصي بأن يواصل مؤتمر نزع السلاح العمل على هذه المسألة، بأمل إنهاء أعماله في أسرع وقت ممكن.

إننا نتطلع إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في عام ١٩٩٦ تكون غير تمييزية ويمكن التحقق منها بفعالية. ونؤمن بأن إنهاء جميع التجارب النووية من جانب جميع الدول وفي جميع البيئات وفي كل الأوقات، خطوة ضرورية لمنع السعي إلى التوسيع النوعي للترسانات النووية ولمنع حدوث مزيد من الانتشار النووي. وبالتالي، فإننا قلقون إزاء قرار بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية باستئناف التجارب النووية. إن هذا يتناقض مع التفاهم الذي ساد في مؤتمر نزع السلاح ومؤداه أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ستمارس أقصى درجات ضبط النفس بالنسبة للتجارب النووية انتظارا لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لذلك، فإننا ننضم إلى المجتمع الدولي في ترديد المناداة بالتقيد الصارم بالوقف المؤقت للتجارب النووية ريثما يتم إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن كينيا تتطلع إلى بدء المفاوضات بشأن اتفاقية غير تمييزية وتنطبق عالميا لحظر إنتاج وتخزين المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووية الأخرى، وتؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، لا سيما وأن دورة كهذه ستؤدي إلى الإسراع في المفاوضات بشأن الاتفاقيات المنتظرة في ميدان نزع السلاح.

ومما يثير الإحباط حقا أنه رغم النوايا النبيلة المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة ورغم انتهاء الحرب البارزة، لا تزال حالات الصراع سائدة في العالم. وتقوض هذه الصراعات السلم والأمن الدوليين اللذين نسعى بجد من أجل تحقيقهما، إذ أنها تحمل في ثناياها التأثير التعاقبي فيمتد لهيبها إلى الأماكن القريبة ويشعل النار فيها، وهي لا تؤدي إلى زعزعة استقرار البلدان المجاورة فحسب، بل تترك أيضا أثرا سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن رأينا أن الموارد التي تخصص للأغراض العسكرية يجب استخدامها على نحو أفضل في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتؤيد كينيا، في ضوء هذا، جميع المقترحات من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان التحقق من اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وبالتالي، نعتقد أن تنفيذ الأهداف والمبادئ الموضحة في خطة للسلام التي أصدرها الأمين العام والملحق الصادر بعد ذلك يجب أن تعطى الأولوية، إذ أنها تؤكد على الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. ويرى وفدي أن توفير الثقة والاطمئنان فيما بين الأمم يخلق بيئة يجعلها تطمئن لتنزع سلاحها وتنمي نفسها في سلام.

ويؤيد وفدي توسيع مجموعة الأسلحة التي تدرج في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، لأن زيادة مستوى الانفتاح والشفافية في ميدان التسلح تعزز الثقة، وتدعم الاستقرار، وتساعد الدول على ممارسة ضبط النفس، وتخفف التوترات وتعزز الأمن الدولي. والسجل يساعد في تبسيط إجراءات الاتجار بالأسلحة التقليدية والتحكم في حركتها ولا سيما عمليات نقلها إلى المناطق القابلة للتفجر. وعلاوة على ذلك، سوف يسهم في خفض سوء الفهم الخطير فيما يتعلق بنوايا الدول وسيحقق أيضا ضبط النفس في إنتاج ونقل الأسلحة.

وتؤيد كينيا جميع الإجراءات الخاصة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وكذلك تشكيل فريق تمثيلي من الخبراء الحكوميين الدوليين لدراسة موضوع عدم انتشار هذه الأسلحة. ولهذا الغرض، نعتبر القيود المفروضة على استخدام ونقل أسلحة اللازر التي تسبب العمى، المتفق عليها قبل أيام معدودة في فيينا في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر كأساس لحظر شامل في المستقبل. ونلاحظ مع القلق فشل المؤتمر في الاتفاق على تعزيز البروتوكول الثاني للاتفاقية، الخاص بحظر الألغام البرية المضادة للأفراد. إن الأثر المدمر والمزعزع للاستقرار للألغام الأرضية يخيم على جميع أنحاء العالم حتى بعد انتهاء الصراع بفترة طويلة. وتسبب الألغام البرية غير المفجرة والشراك المتفجرة المتروكة بأعداد كبيرة في مناطق الحرب وغيرها أضرارا جسدية لآلاف المدنيين تجل عن الوصف. كما أنها تجعل من الصعب على الفلاحين زراعة الأرض، ومن ثم تؤثر على إنتاج الغذاء. ويجب إيلاء اهتمام أكبر لحظر إنتاج هذه الأسلحة المدمرة والاتجار بها.

وعلى المنظمات والترتيبات الإقليمية أن تقوم بدور هام في صيانة السلم والأمن الدوليين. غير أن كينيا تود أن تؤكد من جديد على أن جوهر إسهامات المنظمات والترتيبات الإقليمية يجب أن يوجه صوب الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. ويجب أن يظل صنع السلام وإنفاذ السلام المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة. وقد وردت هذه المسؤوليات في الميثاق ولا يمكن نقلها إلى المنظمات الإقليمية. ولهذا، نؤيد مختلف المبادرات التي قدمت لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، الموافق عليها بالمقرر الخاص بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، إذ أننا نعتقد أنها ستسهم بدرجة كبيرة في تحقيق هدف القضاء على أسلحة الدمار الشامل. ولهذا، تؤيد كينيا إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونرحب بالنتائج التي تحققت حتى الآن في إعداد نص معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا.

السيد بورنومو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي، أن أقدم لكم، سيدي الرئيس، أحر تهانينا على توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة. ونحن واثقون تماما من أن اللجنة الأولى ستحقق تحت قيادتكم القديرة تقدما ملموسا. وأود أيضا أن أقدم تهانينا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

تنعقد دورة اللجنة الأولى هذه السنة في غمار الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. إنها تتيح لنا فرصة فريدة للتفكير العميق في نهجنا إزاء المسائل المتصلة بالتسلح - ورسم طريق لتحقيق نزع السلاح.

ومن الجدير بالذكر أن الجمعية العامة، مندفعة بسبب التهديد الرهيب الذي تشكله الأسلحة الذرية وبالآفاق المثيرة للقلق لسباق الأسلحة النووية، ركزت اهتمامها منذ البداية على مسائل نزع السلاح، واعتمدت عدة مبادئ احتفظ الكثير منها بوجهاته وأهميته. فقد دعت الجمعية العامة، بنهاية الخمسينات، إلى اعتبار نزع السلاح العام والكامل، تحت رقابة دولية فعالة، هدفا أساسيا للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. وفي نفس الوقت اعتمدت الجمعية عدة قرارات تسلم، بطريقة أو بأخرى، بالعلاقة المترابطة بين عملية نزع السلاح والأمن، وقامت بدراسة الترتيبات والمؤسسات التي ينبغي أن تصاحب عملية نزع السلاح لضمان أمن الدول وصيانة السلام الدولي.

وطوال هذه الفترة ساد العالم كله قلق انعكس في قرارات عديدة للأمم المتحدة، وتعاظم القلق من حقيقة أن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية ظل الموضوع العالمي الأخطر الوحيد. ورغم أن هذا الإدراك أدى إلى جملة من الاتفاقات الجزئية أو المحدودة خلال الستينات والسبعينات، منها معاهدة الحظر الجزئي على التجارب، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى الاتفاقات الناتجة عن الجولتين الأولى والثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، فقد اكتسب سباق التسلح زخما ذاتيا بدلا من أن يتراجع، واتخذ طابعا حلزونيا بلغ أصعدة غير منطقية أكثر وأكثر، لا تتناسب أبدا مع أية متطلبات أمنية منطقية لأنصاره الرئيسيين.

وفي غضون ذلك قدمت الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، إسهاما ملموسا في التحول المطلوب في تفكيرنا في العصر النووي والفضائي. وإن الوثيقة الختامية، التي اعتمدت بتوافق الآراء، تضمنت تحليلا شاملا لأسباب سباق التسلح وعواقبه وأعطت الأولوية للمسائل النووية، وأسندت

إلى المنظمة الدور الرئيسي والمسؤولية الأساسية في جميع مسائل نزع السلاح.

وفي فترة ما بعد الحرب ونتيجة لتحولات هامة في المفاهيم والمواقف، شهدنا ابتداء عملية نزع السلاح النووي التي ظهرت في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي جاءت مبشرة بتخفيضات في الأسلحة النووية، وشهدنا النجاح في إبرام الاتفاقات الناتجة عن الجولتين الأولى والثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية. كذلك رحبنا بتوسيع وتعميق أبعاد نزع السلاح وتجلى هذا بصفة خاصة فيما أحرز من تقدم في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق شتى من العالم، وفي إنشاء مناطق للسلام والتعاون، وكذلك في آفاق بدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونرجو أن تكون هذه التطورات الإيجابية قد أوجدت بيئة استراتيجية جديدة تفضي الى التخلي عن المذاهب الاستراتيجية واستخدام الأسلحة النووية وبذا تسهم إسهاما متميزا في أمن الدول وبقائها.

ويتضح إذن أننا إذا أردنا أن نستخلص درسا من الجهود التي بذلت على مدى العقود الخمسة الماضية ووفدي يرى أن هذا ممكنا - فالدرس هو إعادة تأكيد مبادئ وأولويات حقبة سابقة وصياغة استراتيجية شاملة وأكثر فعالية لوقف سباق التسلح وعكس اتجاهه والتسريع بعملية تخفيض الأسلحة ونزع السلاح عن طريق آليات وإجراءات عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وفي هذا السياق أصبحت أولوياتنا الآن تتضمن البحث عن تخفيضات جديدة وأكثر ثباتا في الأسلحة النووية بغية إزالتها تماما وكلية، والحد من انتشار الأسلحة النووية أفقيا ورأسيا، وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والشروع في مفاوضات لوضع اتفاقية دولية للضمانات الأمنية الممنوحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، واستكمال المفاوضات الجارية بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي هذا السياق انضمت اندونيسيا الى الأغلبية الساحقة من الدول للانتهاء من المفاوضات الجارية بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية باعتبار ذلك أمرا له أعلى الأولويات وخطوة أولى ضرورية لوقف التحديث النوعي للأسلحة تفضي في نهاية المطاف الى إزالتها. بيد أن وفدي يشعر بالقلق لأن المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح تميزت بالإفراط في التشديد على جانب عدم الانتشار حتى أصبح الموضوع المهيمن. والتقييم غير المتحيز لهذه المفاوضات يبين بجلاء أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تسعى الى صياغة نطاق للمعاهدة بطريقة تجعلها لا تشمل إلا الدول التي لا تملك هذه الأسلحة بينما تترك ثغرات لاستمرار التجارب واستخدام التقنيات المتقدمة التي تخرج عن نطاق معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا موقف غير متساوق بل غير مقبول فعلا لأنه يسير في عكس اتجاه المطلب الغالب للمجتمع الدولي بوقف انتشار هذه الأسلحة المرعبة رأسيا وأفقيا.

وإذا لم يعترض أحد على هذا التوجه، فسيترتب عليه لا محالة تأثير عميق على الجهود الرامية الى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. ولذلك يتعين علينا أن نجد زخما جديدا تمس الحاجة اليه، وأن نحدد موقفنا بشكل قاطع حتى نفرغ من المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق رحب وفدي بقرار الولايات المتحدة قبول معاهدة تكفل أن تكون القوة التفجيرية صفرا وتحظر أي تجارب نووية مهما كان صغرها بمجرد سريان معاهدة الحظر هذه. وقد أسفنا، من الناحيتين البيئية والصحية، للتجارب الجوفية التي أجرتها الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية، وأسفنا أيضا لأن ذلك يتعارض وروح مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، لعام ١٩٩٥ ويقوض الجهود المبذولة حاليا لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وإذا كانت الدول النووية تحث على الامتناع عن إجراء تجارب أخرى فمن الأمور الحتمية أن تبذل جهود واعية توجه حاليا الى أن تبرم بحلول عام ١٩٩٦ معاهدة تحظر التجارب النووية في كل البيئات وفي جميع الأوقات دون أن تتضمن ثغرات أو استثناءات.

وبالمثل فإن ضرورة إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة في ظل المخزونات الموجودة أصبحت أمرا لا مفر منه نظرا لما لتهريب هذه المواد من إمكانيات مخيفة مع احتمالات وقوع الكوارث في أعقابها. بيد أن من المؤسف أنه على الرغم من الإلحاح الواضح لهذه القضية لم يحرز تقدم بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. ويأمل وفدي في أن تحل هذه المسألة على وجه الاستعجال وفي إعطائها الأولوية.

لقد تناقش مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار حول جميع جوانب المعاهدة التي تترتب عليها نتائج متشعبة أهميتها غنية عن البيان بالنسبة للمصالح الحاسمة لجميع الموقعين عليها. وكان وفدي يتوقع ألا تكتفي الدول الأطراف بتأكيد التزامها بل أن تتقيد تماما بالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة. غير أننا شعرنا بالإحباط إزاء سياسات ومواقف الدول النووية وإزاء تمسكها بمواقفها الانفرادية والاستراتيجية وإعطائها الأسبقية لتلك المواقف على الوفاء بالالتزامات.

وعلاوة على هذا، كان مصير القضايا التي ظلت محددة لفترة طويلة على أنها مكونات حاسمة لنظام عدم الانتشار التهميش في القرارات التي اعتمدها المؤتمر. وقد ظهر هذا من عدم وجود التزامات محددة تتعلق بما يلي: وضع حد للجوانب النوعية في الأسلحة النووية؛ وعملية نزع السلاح النووي في إطار زمني ملزم وبإشراف متعدد الأطراف؛ وضمانات بالتدفق المنتظم للتكنولوجيا الى البلدان النامية؛ وحق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في ضمانات أمنية موثوقة وغير مشروطة وملزمة قانونا. أما تمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى فقد أزال عامل الإلحاح من الالتزامات المتعهد بها في المادة السادسة من المعاهدة وبالتالي أعطى صفة الديمومة الشرعية لحيازة الأسلحة النووية. وكان من المؤسف بوجه خاص أن المؤتمر لم يعتمد إعلانا ختاميا يبين فيه الفروق الأساسية بين الدول التي تملك هذه الأسلحة والدول التي لا تملكها.

وينبغي ألا يتولد عن موافقة المؤتمر على تعزيز عملية استعراض المعاهدة وعلى مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين شيء من الرضا؛ فنزع السلاح النووي يظل مطلبا حتميا؛ ومن هنا ينبغي أن تظل أولويتنا السعي من أجل إجراء تخفيضات أخرى كبيرة في الأسلحة النووية على أن يكون الهدف النهائي القضاء عليها ضمن إطار زمني محدد.

ولقد بقيت مسألة ضمانات الأمن تكتسي لفترة طويلة أهمية متفوقة في جدول أعمال نزع السلاح، لأن الأغلبية الساحقة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تطالب بالاعتراف بحقها في ألا تتعرض للهجوم بالأسلحة النووية أو للتهديد باستعمالها. أما التعهدات الانفرادية التي صدرت عن الدول النووية في نيسان/ابريل الماضي في مجلس الأمن فهي لا توجد بذاتها الثقة الضرورية بأن الأسلحة النووية لن تستخدم. فتلك الإعلانات تفتح الباب واسعا للتفسيرات المستندة الى المصلحة الذاتية.

ولكي تكون لهذه الضمانات مصداقية، ينبغي أن يعززها التزام ثابت بعدم استخدام الأسلحة النووية وبنبذ النظريات الاستراتيجية القائمة على الحلول السريعة والتي تبدو مرضية بصورة أكبر للسعي العالمي في سبيل الأمن. وهناك خطر من أن هذه الضمانات قد تسحب من طرف واحد في ظروف معينة، وبخاصة بعد بدء الأعمال العدائية. إذ أنه لم يجر بشأنها تفاوض متعدد الأطراف. كما أنها غير خاضعة للتحقق. ومن ثم، فإنها لا توفر الضمانات القانونية والمعقولة والملزمة إزاء الشواغل المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وفي إطار التوازن غير المقبول للالتزامات والمسؤوليات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، فمن الحق المشروع للأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي نبذت الأسلحة النووية أن تحصل على ضمانات ملزمة قانونا وغير مشروطة. ففي غياب ضمانات صارمة من هذا النوع، تظل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية معرضة للتهديد باستخدام الأسلحة النووية أو للاستخدام الفعلي لها، ولهذا فهي تلتزم بصياغة مشتركة يجري تضمينها في وثيقة قانونية.

وتواصل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تقديم مساهمة كبيرة في قضية الأمن ونزع السلاح. وفي المحفل الإقليمي الثاني لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الذي عقد في آب/اغسطس الماضي، عولجت مسائل الأمن بروح من الاحترام المتبادل والمساواة مع التأكيد على أهمية تنمية العلاقات البناءة والتعاونية. وفي نفس الوقت، تم إحراز تقدم إيجابي صوب تسوية النواحي القانونية والتقنية لمشروع معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وسيكون إنشاء هذه المنطقة إسهاما إقليميا كبيرا في نزع السلاح وعدم الانتشار العالميين.

وختاما أقول إن اندونيسيا تعلق أهمية على الأنشطة والبرامج التي يضطلع بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في كاتماندو. وقد انتهج المركز نهجا ذا شقين في

مساعينا المستمرة لتحقيق نزع السلاح العام والكامل والأمن الدولي. فهو، أولا، يسعى الى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها المشتركة لتعزيز السلام الإقليمي والأمن العالمي. وثانيا، يعبر تعبيرا عمليا عن مفهوم النهج الإقليمي لنزع السلاح بجانبيه النووي والتقليدي. ويمكن للمنظمة، بصفتها مستودع الخبرة والتجربة في هذه المجالات طوال خمسة عقود، وبناء على طلب البلدان المعنية، أن تقدم المساعدة للمبادرات الإقليمية. إن المهام الأولية للمركز، وهي مساعدة الدول المعنية على معالجة المسائل العاجلة وتحفيز المبادرات الجديدة للمفاوضات واستكشاف نهج جديدة لنزع السلاح لم تتحقق الى حد كبير حتى الآن. ولهذا يدعو وفدي الى استمرار أنشطة المركز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تسلمت طلبا من عضو يرغب في التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر اللجنة بأن الردود تخضع للقواعد السارية في هذا الشأن. أعطي الكلمة لممثلة فرنسا.

السيدة بورجوا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أثيرت مسألة التجارب النووية مرة أخرى اليوم، ولهذا أجد لزاما عليّ أن أذكر بالحقائق فيما يتعلق بفرنسا.

بالنسبة لبلد كبلدي الذي يعتمد دفاعه على جملة أمور منها حيازته للأسلحة النووية، والذي لا يمتلك ترسانة أكبر من اللازم، واستنادا الى مبدأ الكفاية القاطعة الذي التزمنا به طوعيا، فإن مسألة الوقف النهائي للتجارب النووية كانت مسألة حاسمة. كما أن القرار الذي اتخذناه بأنفسنا بالامتناع عن إجراء أية تجارب أخرى بعد انتهاء سلسلة التجارب الحالية كان قرارا صعبا. وهو قرار نلتزم به التزاما تاما؛ أولا، من حيث استكمال برنامج محدود من حيث عدد التجارب ومدتها؛ وثانيا، من حيث القرار الذي كنا أول من يتخذه، بوجوب أن يتمثل نطاق معاهدة حظر التجارب النووية في خيار الصفر، أي الحظر التام على التجارب النووية.

إن الحجج المستخدمة ضد التجارب النووية حجج واهية. فأولا، هذا البرنامج لا يتناقض على الإطلاق والالتزامات الدولية التي تعهدت بها فرنسا في أي إطار كان. وثانيا، أن الشواغل التي أعرب عنها، والتي يتفهمها بلدي، بالنسبة للصحة، والبيئة، واستقرار جزيرة موروروا المرجانية، شواغل لا تستند الى أية حقائق ثابتة. وأود أن أقول أولا إننا نعلق أهمية كبيرة على سلامة البيئة والسكان في أماكن أقرب للجزر المرجانية بكثير من جزر مارشال، وهم سكان بولينيزيا، مواطنونا، الذين لا نود أن نعرضهم لأي خطر مهما كان الثمن.

وإنني متأكدة أن الكل يسلم بالجهود التي لم يسبق لها مثيل والتي بذلناها من أجل الشفافية لطمأنة المجتمع الدولي وتمكينه من التحقق مما نقوله. وستجري الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقييما محايدا بعد انتهاء البرنامج الحالي. ولكني أود أن أكرر مرة أخرى أن البعثات المتعاقبة لجزيرة موروروا المرجانية خلال السنوات الـ ١٥ الأخيرة أعلنت أنه لا ضرر من هذه التجارب.

وأحد المخاوف التي أعرب عنها اليوم يتعلق باستقرار الجزيرة المرجانية. ومن وجهة النظر هذه، فإن جميع الدراسات التي أجريت وكل الاحتياطات التي اتخذت تضمن استقرار الصخور البركانية الموجودة تحت الأرض حيث تجرى تجاربنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر مارشال، ممارسة لحق الرد.

السيد رونيبرغ (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يؤسفني بالغ الأسف أن أشغل المزيد من وقت اللجنة، ولكننا بحاجة الى الرد على حق الرد الذي مارسته الآن ممثلة فرنسا.

من دواعي السخرية أنه بينما نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للجمعية العامة التي كرست للسلام والتنمية، تجري مرة أخرى في منطقة جنوب المحيط الهادئ المسالمة تفجيرات ذرية أكبر من تفجيري القنبلتين اللتين أسقطتا على هيروشيما وناغازاكي.

وهذه التفجيرات لا تجرى في أوروبا المتمدنة، وهي لا تجرى بصفة خاصة في ضواحي باريس. وهذا يوضح ببساطة مجرد الخوف من تهديد التجارب النووية وغضب الجماهير المعلن من استئناف هذه التجارب.

وقد استمعت اللجنة الأولى والجمعية العامة بصبر لفيض لم يسبق له مثيل من حقوق الرد من وفد عضو

دائم في مجلس الأمن على بيانات أكثر من ١٢ دولة ذات سيادة. وهذا القذف المتواصل بالكلمات الصادرة عن ذلك الوفد، في محاولة للتخفيف من أهوال التجارب النووية، لم يوضح بجلاء وجود الشواغل فحسب، بل أكد للمجتمع الدولي أيضا وجود مقاومة للسلام وللاستقرار العالمي الحقيقي.

والقضية ليست قضية شروط مسبقة لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، كما أنها ليست مجرد قضية تعني بعدم انتشار الأسلحة النووية، ولا هي قضية الإصرار الفرنسي على أن التجارب تخضع لإجراءات السلامة الدولية: إن لب القضية هو لماذا يجب إجراء التجارب أساسا؟ فبكل بساطة ليس هناك تبرير لهذه التجارب في الحالة السياسية - الجغرافية المتغيرة اليوم.

ولزيادة توضيح هذه النقطة، أود أن أوجه السؤال: من هو العدو الذي يشكل التهديد، ويثير الأسباب المشكوك فيها لاستئناف فرنسا لتجارب الأسلحة النووية؟ لقد قالت فرنسا لهذه اللجنة أن التجارب تجري في منطقة جنوب المحيط الهادئ مع المراعاة الواجبة لسلامة المنطقة. فإذا كان الأمر كذلك، وكان من الممكن تأكيد السلامة، فلماذا لا تجرى هذه التجارب في فرنسا؟ وعلاوة على ذلك، ماذا سيقول جيران فرنسا لو قررت إجراء التجارب في خليج بسكاي؟ هل حياة سكان جزر المحيط الهادئ وصحتهم أقل قيمة من حياة وصحة الشعوب الأخرى؟ ولماذا تم مؤخرا جدا انتقال التجربة الثانية من جزيرة موروروا الى جزيرة فنغاتوفا؟ هل كان ذلك بسبب خطر الانهيال - الذي وصفناه في بياناتنا وعلى لسان علمائنا؟ ولماذا تحتاج التكنولوجيا الى التحسين حتى يمكن التأكد من القدرة التدميرية للأسلحة وتعزيزها، بينما يمكن للتكنولوجيا الحالية أن تدمر كوكبنا هذا أكثر من ١٠٠ مرة؟ نقول ببساطة إن هذه الحجج ليس فيها أي منطق.

إننا نعرب عن سخطنا البالغ إزاء هذه التجارب التي تجري في منطقتنا. فهي تخل تماما بعدد من المعاهدات والبروتوكولات - مثل معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية نوميبا، واتفاقية التنوع البيولوجي وتقع على عاتق فرنسا التزامات قانونية وأخلاقية باعتبارها طرفا في هذه المعاهدات والبروتوكولات. وقد أكدت فرنسا هذه التعهدات مرة أخرى خلال المؤتمر الأخير للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

لقد تم منذ عام ١٩٤٥ إجراء أكثر من ٠٠٠ ٢ تجربة نووية. ونحن لسنا بحاجة الى أي تجربة أخرى في أي مكان، وفي أي وقت، ولأي سبب. وليس هناك أي سبب على الإطلاق يدعو الى استمرار هذه الأسلحة الوبيلة أن سياسة الردع من خلال امتلاك أسلحة الدمار الشامل النووية سياسة سخيفة ببساطة. فآثارها العالمية خطيرة. وهناك تساؤلات تثير الشك والريبة تؤثر علينا جميعا سواء كنا دولا صغيرة أو دولا كبيرة. لقد أصبح العالم اليوم مترابطا أكثر من أي وقت مضى، والتساؤلات والشكوك التي أعربت عنها بلدان المحيط الهادئ بحاجة الى معالجتها.

ويتعين على فرنسا أن تمتثل للالتزامات السياسية والقانونية والأخلاقية العديدة المترتبة على التعهدات التي قطعتها على نفسها أمام المجتمع الدولي بأسره. وعليها أن توجه الى جميع البلدان رسالة صحيحة وفورية عن إخلاصها فيما يختص بالتزاماتها الإقليمية والدولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة فرنسا لإلقاء كلمة ثانية ممارسة لحق الرد.

السيدة بورجوا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مما يؤسف له أن البيان الذي أدلى به توا ممثل جزر مارشال لم يضف شيئا للمناقشة. ومن ثم، سأكتفي بأن أحيله الى البيان الذي أدلى به بلدي من قبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥